



نام ملا محمد زاهد  
 به شرح مختصر  
 در شرح مختصر  
 در شرح مختصر  
 در شرح مختصر

۱۸۸

شخص  
 ۲۱۷  
 ۴۱

نامه مجلس شورای ملی  
 در تذکره شریفه بزرگوار  
 در شرح مختصر

۱	۲	۳	۴	۵	۶	۷	۸	۹	۱۰	۱۱	۱۲	۱۳	۱۴	۱۵	۱۶	۱۷	۱۸	۱۹	۲۰	۲۱	۲۲	۲۳	۲۴	۲۵	۲۶	۲۷	۲۸	۲۹	۳۰	۳۱	۳۲	۳۳	۳۴	۳۵	۳۶	۳۷	۳۸	۳۹	۴۰	۴۱	۴۲	۴۳	۴۴	۴۵	۴۶	۴۷	۴۸	۴۹	۵۰	۵۱	۵۲	۵۳	۵۴	۵۵	۵۶	۵۷	۵۸	۵۹	۶۰	۶۱	۶۲	۶۳	۶۴	۶۵	۶۶	۶۷	۶۸	۶۹	۷۰	۷۱	۷۲	۷۳	۷۴	۷۵	۷۶	۷۷	۷۸	۷۹	۸۰	۸۱	۸۲	۸۳	۸۴	۸۵	۸۶	۸۷	۸۸	۸۹	۹۰	۹۱	۹۲	۹۳	۹۴	۹۵	۹۶	۹۷	۹۸	۹۹	۱۰۰
---	---	---	---	---	---	---	---	---	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	-----

۲۹۹

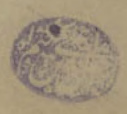
۱۷۶۴  
 قلمی - فهرست شده  
 ۱۷۶۴

نام ملا محمد زار و آینه  
 بهر شیخ بختیاری  
 بهر شیخ بختیاری  
 بهر شیخ بختیاری  
 بهر شیخ بختیاری

۱۸۸

شمس  
 ۲۱۷

۴۱



بازدید شد  
 ۱۳۸۱

۲۹۹

- ۱
- ۲
- ۳
- ۴
- ۵
- ۶
- ۷
- ۸
- ۹
- ۱۰
- ۱۱
- ۱۲
- ۱۳
- ۱۴
- ۱۵
- ۱۶
- ۱۷
- ۱۸

کتابخانه مجلس شورای ملی  
 کتابخانه مجلس شورای ملی  
 کتابخانه مجلس شورای ملی  
 کتابخانه مجلس شورای ملی

۱۷۶۶

نفی «فرست شد»  
 ۱۷۶۶



نام علم برزایر شد  
 بر مثنوی بجزیه  
 در آرزوی  
 بر لایحه  
 از اعیان

۱۸۸

شمس  
 ۲۱۷

۴۱



بازدید شد  
 ۱۳۸۱

۲۹۹



کتابخانه مجلس شورای ملی  
 کتب خطیه علم برزایر شد بر مثنوی بجزیه  
 مؤلف  
 موضوع  
 شماره دفتر  
 ۲۷۹  
 ۱۷۹۴  
 بازرسی شد  
 ۱۳۸۱ - ۱۳۸۲

۱۷۶۴  
 ۱۳۸۱

نقلی - فهرست شده  
 ۱۷۶۴



بسم الله الرحمن الرحيم  
سورۃ الاحزاب

الحمد لله رب العالمین  
و الصلوة علی محمد و آله

کتابخانه  
۱۸۶۱

کتابخانه  
۱۸۶۱

شماره ۱۶۴

باسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

ملك الامام جعفر بن محمد

تتمت في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٨٨





خير ما يوشع به معاقه الحكم وكل به نفاق المحارب والاسلام  
على اليد الذي تفرد بالجد التام وقوته بالتقدس فوق التمام  
وخلق قله الا حسن والانعام على احناق البرية ونحو الانام  
والموق بالطاق الاستنار والالام رقاب متقد في قلاية الايام والاكلام  
والجلى ما زين به جواشي وراق الايام وحسن ما يوشع به الحراف مختلف  
الشهو والاعوام نقوش الصلوة واسم على اشرف من شرب  
ما النعام وافضل من نقد على النوى وقام محمد النبي صاحب الكرم  
والمقام ومبين لجلال محسرام وعلى ما في النعم والظلام و  
حامي شرايع الاحكام الامام النعام والقرم القمقام تصاب  
النعام من النعام بالعمام وحاذ من حاد الله كبحكم على  
الطالب كاسه الانعام المقتضى من الفخار ذوق السنام ملته  
عليها وعلى النعم البرية الكرام ما نفي غرام وحصل مرام انما بعد فان

اجن ما يسكب فيه العبرات في فصولات ويطوى له في السبرات الفصولات  
واول ما يثني فيه معارف الركب القدوس ويعتد له الكف بالحدود  
تفصيل زاد المعاد والاستعداد لتفكر الارباب العباد والكل الكليل  
وهو النجى والتفصيل في هذا الباب معرفة الصانع تعالى مسجدا  
وهو من صفات الكمال وسما به بحلال وما صدر عنه في النشاة الا  
والاخر من الاقوال والافعال واليه اشير في القدر المحمدي الذي  
عنه محمد بالايمان بالله واليوم الآخر وهو سرف الاطره خير النعم  
ولقد كنت فيما قره من عزي ومنه وعبر من امرى والقضى منطفا على  
الغربة مقاسا بشدة الكربة في المراس والدرية والوصول الى الله  
حيث انكثرت ركاب الطب كجوه المطب وحطت رحله في خطى منزل  
سبل فزات شكر وامب المنع والعطايا وغفار الزلل وكفها بانوان  
الشرط طويت عليه صمى كف قبه وابنت واجعت في مخازن صدرى وفتق  
ما التقى لا حصول من الكون والجمع بما ارجى لا العنود عديم الاسرار والرو  
فجئت بفتح نواشر عصمها الله من طعن الذم والوانس واسم في حيا

سنة الفواش على الحيات التجريد من مصنفات الامام العلاء حسنة  
الطبع السديد والذهن المجدد لغير الحق والدين الموصوفين سنة  
القدوس وسنة كبدية للبحر والنفقة الصبر على الدين على  
القوي وهو الذي لا يشق عباده ولا يطربوا به ولم يبق له من  
الاذكيا غير يعين بقضا حق البيان على فقه ذلك المقصد المكنون  
كبدية على وكان له نحو من ثمانية على كشف لا كذا وتعليق الاذان  
وهي مع ذلك معقون متبوعين من الامام ولا تعلق بالاذن  
فاظهرت ما خلفه من اسرار لم تكن مستار له وفقت الامام من اذنه  
والنوارى والمنازلة الامية واستبنت تلك البقية في ايام الدولة  
القاهرة واستلمت البهرة من حله السلطان الاعلى والمخالف  
العدل الاكرم باسط باط الاشر والامان قلع اساس الكفر  
والظلمان مرقع المذمومة في الافق ومقيم اسم الشريعة على  
ساق رافع رايات العدل والامانة ودافع آيات الجور  
الاعتصاف كسبر رقاب الملوك والمجاورة قسمة اصحاب

الفرعنة والقيصر مشقة قواعد الله البيضاء ومحمدا كبدية  
الغراء مستخدم اعظم استاين مستبح افخم الاوقاف القاء  
على بقاء الارض والهدى والمستوط على ربيع الدنيا خزانها وسلمها  
فارج السرف الارتفاع من القطر الدولة الراسية واشرف عظم  
نسخ من الدولة العباسية اذ اراية يوم الصياح حسنة ليناها  
واذا انما بدت يوم السحاب غنما عظم اعداء كالحفايش صبرا و  
الفضول والافران كاستقوى صراجه الشمس والنوار دولة  
خصوصه ومخلفه كضوء المصباح واشهره اذا قربت يومه  
اشراق شارق سلكه صارا كالمعقون بالاس فقر الاشياء  
ايامه على التوحيد وضع الاله ادعى كاتجاء الكواكب على التوحيد  
ونقب العفاف واستمر في عهده حتى لا يظهر الزهرة الا سحابة  
القليل بجلباب سودا لا تنام بالثنيث راحة كسروا على التوحيد  
الشريعة يستغل بظلالها علماء الفرق الناجية وسيوفه يوارق  
تبرق في غمام القتل يستمر لشره وفي فضله العصاة الامانية قد



عنه فقامت الاعماء وقبض يده على المكرم والمناجمل  
السحاب بكفه الغياض تحت القباب عرقا وخوف غرار الفلك  
سبيقه القناس تحت ارتد فرقا اركان الدهر لشبهته بالحيانة  
راحقة من سطوة القاضي وقوب الايام لتهبتها بالعذرة  
من غزاة الماصية غزاة ترش منهن رضوى ويكاد الويل منها  
ليشب فلقس النهار منها وجوب ولقب الزمان منها حبس  
سرادق عظمت ضربت فوق الافلاك الدائرة ولولاه لا تظفت  
عن ثيوب ذر السماء ازرار النجوم والدرار لا يضيئ ساحة الهوا  
والارض وقباب رفعة نصبت على السموات السابعة والا  
انخرقت من ابوس الغبراء اعطاف الغياض واخفاف البراري  
لغير الطول والعرض لو سقط على البحار لاحت تبايت سدة وان  
هذه الجبال الراسيات بده من ركب بنود مناهق  
ساحة القوي على اشبه وكما سار موكبه استبرأ شمس القمر على  
اذا هم بجبال العدة والخد ول فبشرى للفسور والمواضع واذا هم

باب

باجاء ديزر الرسول فطوبى للقوامع والمجامع انام الانام في طوارف  
من نبل المبع والحوادث وعرف عنهم ابدى الحوادث والحوادث  
بعض النوال والطوارف اضطر التري في اطرافه وهو اليه مفرط  
ندى يديه وتفر اعمال الوري لديه من طول ما رشح جوده على حياء  
جناب بفرقة تقوى رياض الشباب من سبلان عيون الفضائل  
وحاضرة حضرة بكفرت تروق البصار اول الالباب من سريان  
بنايع فيفنه ونواله بر محبرة الغناء تمتد لفرة وترزى بالوان  
الربيع المنج هناك لازد الرحا المريج كجانب ولا باب العطاء  
لمرج ناسخ جنج العدل والاحسان ناصر ديزر استند به المهر  
والعوان السلطان بن السلطان بن السلطان محققان بن  
محققان بن محققان ابو المظفر بن سليمان محيي الموسوي بن  
خدا الله له على مفرق الجهور وابتد كلك لازمة الامور ما لو انت  
الفتيا والدمهور وترادف استنون واشتهر جعدنا تحفة لفسرة  
البصية فضا لا قرض حقوق الغنى والى نشر لى من والعام واذا

لا دامن ويكون حسنه الغاشية في الانام فان وقع في طبيعتها  
 التسديد الى موقع الرضا والقبول فيكون تارة المأمول وقتها  
 المسئول والتمسك المستعان في كل حال وعليه التوكيد في المبدأ والتمسك  
 وهو جيب في نعم الوكيل الله لا شك في وجوده موجودا في كل  
 هذا التردد في وجود الموجود الغير المشكوك فيه ممكن بل يشبه في  
 كنهه ان كنهه واجبا كما قيل واجيب بان لا شك في وجوده  
 لا شك في وجود موجوده اذ موجود الموجود موجود بديهة وعنده مدار  
 جميع البراهين وموجوده كنهه ان يكون واجبا بلا شبهة وصار كنهه  
 ان الموجود الغير المشكوك فيه لا يغير في الموجود البديهي الامكان  
 فان كل كنهه بديهي الامكان فان موجوده الله بديهي الوجود فالتوجه  
 البديهي الوجود كما يصدق عليه بصدق على موجوده الله فيتمتع به  
 كنهه واجبا وليس المراد ان التردد في وجود موجوده الموجود المذكور  
 في العبارة او فيها هو اهم منها لانفسه حتى يتوجه ان اضمين  
 قول الله في ان واجبا راجع الى الموجود الغير المشكوك فيه لا

هو اهم منه ومنه جيب موجوده الذي لا اثر له فيها وآه جعل التردد في طبيعتها  
 الموجود او في رده من النظر عن خصوصياتها فانما يجدي لو كان  
 الطبيعة المعنوية التحقق بديهة من حيث تحققها بديهة شتمه في  
 كنهه الوجوب والامكان القوي على حاله ولا يخفى ما في انشئ الاول  
 من السجدة عن العبارة وقد قيل في جواب ان موجوده الله بديهة  
 الوجود ما هو نظري الامكان كنهه الشمس والقمر ولهذا استدلال كنهه  
 بالافول والتغير في هذا المقام والقول نظرية الامكان بعض الموجودات  
 المذكورة كما لا كلام فيه خصوصا بالنسبة لبعض الأشخاص لا سيما  
 ما تختلف باختلاف الأشخاص كنهه استدلاله لا يستلزم  
 نظرية الامكان الشمس والقمر لا بد من استدلال على عدم الوجوب  
 بديهة استدلال على عدم كونه الشمس والقمر صانعا ورتبا للعالم فالانتم  
 نظرية سبب الصانعيتها عنهما لا نظرية الامكان لا يضر  
 واثبت واستدل اقول اما كونه اخضر فلان لا يحتاج الى اثبات  
 ان كنهه من غير الاحتياج وهذا على تقدير كونه حقا من الطال



[illegible][illegible]

المبررات على ان الاستدلال كمال مفهوم الموجودات في العلم الاخرى  
 هو كون ذات الواجب فردا له ذات الواجب وان لم يكن مجردا  
 اشق ان يستدل الموجود على فرد هو الواجب معقول لمحال العقل  
 له هو استدل على فرد هو الكثرة فساد في نفسه البيان انما لا يتم  
 المحذوف والمؤكد كما يدرك بالجنس وهو لا يميز عليه كثير ولا هو ممكن  
 عظيم واما الوجود فهو من المراتك العقلية بغير انشا لا يشوبها وهم  
 وجب ايضا ان الوجود الذي يدرك بالبعد به هو وجود المحسوس  
 الذي يدرك بالجنس او وجودا هو موجد الذي يكم العقل بوجوده بدنية  
 او كمالا في النفس العقلية فلو لم تكن متعينة في ذاتها المتعينة في ذاتها  
 ان الواجب لما كان صفة للموجود واما انما في ذاتها فلو لم يكن  
 بامر به هو وان له في ذاته الحاصل او فلو لم يكن اشق ان لم يكن لم يكن  
 عزيزا من ان لا في المراتك ان المبررات عالم متعينة في ذاته العقل  
 وهو لا يصح في وجوب لم يكن ان يوجد ان انشأ في ذاته  
 في الخارج لصلة الواجب متعينة في ذاته العقل او في ذاته العقل

مقدم علی الواجب فی مواجب  
وان فی مواجب الخ





هو واجب وانما يمكن كون الوجود الى من قد لا يوجب من حيث  
 حقيقة الوجود هو واجب وانما المطلب لا يستلزم حقيقة الوجود  
 يستلزم اليه بعد ان استلزم الذي لا يستلزم به وان لم يكن  
 استلزامه اليه كما لا يخفى على من نظر في معنى الوجود وانما ثمة فيكون  
 القول بان معنى الوجود المستلزم هو ان الوجود لم يتحقق  
 حقيقة العقل وهو ما يوجب الوجود لم يمكن ان يوجد في غير  
 المحقق لان ثمة ان يراى ان الوجود عالم الصدق بوجوب وجوده  
 او لم يتصور وجوب وجوده لم يمكن ان يوجد في غير ذلك واذا  
 كان كذلك في ذلك وهو ما يوجب ما خذ به في الحقيقة  
 فوجوده على امتناع الاولوية الذاتية والواجبية والظهور والذاتية  
 حتى ذكرنا متبع موارد استنبال هذه المقدمات كما ان العلوم  
 ان يراى بان الوجود لم يتحقق في العقل القضاة والقياس  
 لم يوجد بل على ان الوجود من المعقولات الثانية لا يظهر  
 بين الحقيقة والشيء لان وجوده يتبين بطلان ما زعمه الاول

الافراد

يقدم

ان حقيقة الوجود لا يمكن ان يكون الوجود في نفسه  
 والوجود لا يوجب من حيث حقيقة الوجود بالوجود  
 يكون من قبل ان يكون ذلك من حيث حقيقة الوجود لا يوجب  
 ان الوجود الصحيح ان يكون له واثمة من حيث حقيقة الوجود  
 وعلى تقدير التسليم لا يوجد في حقيقة الوجود كذا فيكون  
 لا يحتاج الى مسكن الماخوذ فيه كذا فيكون لا حاجة  
 كذا فيكون من القضاة بان كذا فيكون قد مر من حيث حقيقة الوجود  
 المقدمات القضاة بان كذا فيكون قد مر من حيث حقيقة الوجود  
 المسكن الاخر وقد قبل في وجوبه ان لا يكون له الاستقلال  
 بغيره وانه لا يكون له مسكن من حيث حقيقة الوجود  
 هو وجوده الذي هو اشرف المقدمات في حقيقة الوجود  
 المؤكد لا يوجب حقيقة الوجود في حقيقة الوجود الى كون  
 اولية من غير حقيقة الوجود اشرف المقدمات وانه لا يكون  
 كذا فيكون المؤكد وانما ليست حقيقة الوجود ولا حقيقة الوجود  
 يكون حقيقة الوجود في حقيقة الوجود هو الوجود في حقيقة الوجود  
 يتبين من الوجودات الوجودات وكون حقيقة الوجود

منه في حقيقة الوجود







187.

المعقول لا يخرج عنه على هذا المقرير ايضا فثبت ان كل  
 العقول التي يتبع جميعها انما عدم المعقول بل لا يكون عقلا  
 مع وجوب ان يكون عقلا لبعض الاجزاء لا متعلقا ببعض  
 العقول لعدم تعلقه ببعض العقول في اورد السلب مستوفيا  
 ان يكون عقلا لكونه يتوقف جميع احواله السالبة عليه  
 فيتوقف على بعضها كونه من جملة احواله السالبة  
 فلا بد ان يكون عقلا لكونه يتوقف على بعضها كونه من جملة احواله السالبة



1

يكون مبهمة <sup>المراد</sup> واحدة متحدة واحدة وذلك لازم من الحقائق لما ذكرنا  
فان قلت لا يلزم ذلك الحقائق ان يكون مبهمة <sup>المراد</sup> كونه مبهمة واحدة  
اتحاده فجزان يكون خارجا <sup>المراد</sup> استلزامه ان يكون ذلك المبهمة  
الحقائق واحدة من الحقائق متحدة متحدة <sup>المراد</sup> فيستلزم ان يكون مبهمة  
ان يكون مبهمة مستلزمة منها مبهمة <sup>المراد</sup> يكون مبهمة واحدة من مبهمة  
استلزامه لو كان مستلزم الموهوبات ملطقة قلت السبيل  
المراد كونه يجب ان يستلزم بعضه البعض <sup>المراد</sup> لا يلزم استلزامه  
مستلزمه لم يلزم <sup>المراد</sup> ذكره ان المستلزم  
جميع الموهوبات من حيث هو مجموع يستلزم ان يصير المستلزم  
كيفية ان كيفية مستلزمة <sup>المراد</sup> ان المستلزم لم يلزم ان يكون  
وجوده يستلزم ان يصير مستلزمه <sup>المراد</sup> الاول امتناعه <sup>المراد</sup> ان  
لزم وجوده <sup>المراد</sup> من عدمه <sup>المراد</sup> ترجيح ما مجموع <sup>المراد</sup> على ما يلزم البرهان  
جعل هذا عبارة اخرى عن الدليل الاول لا يخفى <sup>المراد</sup> في قوله يستلزم  
ولا فسخه <sup>المراد</sup> قابل من ان جزا الحقائق الصرفة <sup>المراد</sup> كالحقائق  
فيها العبارة والعبارة استلزامه <sup>المراد</sup> ان جزا الحقائق كانا يمكن  
كيفية الله تعالى من عبودية المقدرة <sup>المراد</sup> فيجب <sup>المراد</sup> كونه مستلزم  
العبودية <sup>المراد</sup> في قوله <sup>المراد</sup> المستلزم <sup>المراد</sup> في قوله <sup>المراد</sup> المستلزم <sup>المراد</sup> في قوله <sup>المراد</sup> المستلزم

کتابخانه عمومی و دولتی

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰







وهو كونه في نفسه انه ان كان القديم غير مائة لم يكن  
 ان الوجود ليس في ذاته نفس من وكذا معلول ان القديم الموجود  
 المعدل بغيره وغيره وهو بعض وايضا لو كان القديم الموجود  
 منه متساو لم يتصور زواله مع انه في القديم ولو شير ان القديم  
 كان الفرق من المعدل ان القديم لا يعدم استابقه على علم  
 يقع في نفسه فيكون جاز الزوال في الوجود استباق تحفظه واستباق  
 زوال تلك المعدلات واستبدال الوجود است و كان النفس  
 من كون القديم غير مائة لما تفصيل استباق زواله واستبدال  
 الوجود است وكذا ان في قوله ذكرنا ان الوجود في اعدم  
 متعلق بالذات على موجبة للفرق واحد من تلك الاعداد في عين  
 كما ان كونه الحفظ من العلة الموجبة ليس في الخارج المحقق من العلة  
 ان من لم يكن في القديم بالنسبة لا هو ان في في عينه  
 لا علة مع زوالها مع زوال العلة الموجبة والعلة في  
 الكل واحد من تلك الاعداد من العلة الموجبة مع الاعداد  
 وهو زوال في نفسنا نفس وهو ان علة في العلة لعدم ان كان  
 لعدم نفس الوجود وعلة في العلة مع الوجود ان كان لعدم

في

بالكلية والوجود الذي له علة في العلة بالنسبة الوجود والوجود  
 من غير وجوده في القديم وكذا الاعداد التي لها علة في وجودها  
 هو ان في مستقرة في نفس الاعداد كمواد في الوجود ان يكون  
 في سائر استبدال الاعداد في العلة بالوجود است و كانت  
 و اما عدم القديم فعدم متعلقه انه و اما الوجود كما في عدم  
 ان يكون في القديم لان عدمه فينا و اصل في الاعداد هو ان  
 ان كان تلك الاعداد فينا وايضا غير ان يكون في عدم القديم و اما  
 الوجود في القديم فلان له علة في العلة بالنسبة في وجود است  
 هو ان في نفس كونه ان يكون له علة في العلة بالنسبة في وجودها  
 او في له علة في الوجود بالنسبة لوجود است و هو ان في  
 يكون له علة في الوجود بالنسبة لوجودها وان جاز ان كان  
 في علة في العلة المطلقة بالنسبة في العلة في الاعداد  
 في تلك الوجود علة في علة موجبة بالنسبة لكل واحد من تلك  
 الاعداد كونه عدم العلة من علة في العلة وجوده بالنسبة في  
 يكون في نفس في علة في العلة بالنسبة في العلة في الاعداد  
 في الاعداد في العلة في العلة في العلة في العلة في العلة





















الحمد لله

۱۲۸۰

أنه لزوم استناد الفعل إلى الية لا يعبر عن الوجود بل عن سبب  
 الفعل الطبيعي وأما أن يكون الوجود والعدم كونه العالم الزلزال  
 والعدم كونه المصغر محققه بوقت أو عدم كونه محققه ولو  
 كانت محققه وهي التقدير بلزوم وهي تلك القدرة  
 إلى أوقات محدثة لأنه لو لم يكن شئ منها بل كان محققه  
 مبرحاً على ما يصح محققه والعدم كونه محققاً محققه  
 بوقت لم يحتمل إلا أن يكون قد استند الفعل إلى العالم  
 عنده فأنتم لا يستلزم سبب منه ذلك فأن استند الفعل إلى  
 كونه أن يكون لا محتمل لزوم الترجيح منه غير مرجح وعليه لا يترتب  
 جهة الزم من أن حدوث الفعل المطلق يستلزم اجتماع عدم الزمان  
 وحدوثه والقول بالاعتناء على هذا الوجه يجتمع القول بجواز الترجيح  
 بلامرجح وترجح بعض الزمان باعتبار المصغر قد حصل ولو لم يترتب  
 إلى الإيجاب استند الفعل إلى العالم عنه فأنتم واقفرون عدم  
 الاستفحال كان الأمر هو أن وبعد التقرير انرفع ما قبل من أن  
 عدم أن يثبت لزوم الترجيح بلامرجح على قدر حدوث العالم بل  
 كون المرجح هو العلم بالمصغر بخلاف كونه أو ليس له في المنع







17

ما يفسد فضيلته لا وهو حدوثه في الواقع وفي الامكان لا يفسد  
 وقوعه المقدم عليه انه لو كان حادثا سواء كان انشئانيا او لا  
 وقع في شرط حادث في لزوم عكسه وهو انه لغير لزوم الاول  
 ولا يفرق هذا التقرير الذي يربى به وهو ومنه من يتبع ان الفعل لا يكون  
 لو لم يمتدحه عنه الممتدح من غير الدليل المذكور انه لا يمتدح او لا الزام  
 بصيرورة الممتدح في الواقع وفيه ما قد كان سابقا وانكسر واليك  
 كانه الفعل لا يمتدح في الواقع لا في الواقع في سبيل الزوم من وقوع  
 في الالباب لا في الواقع في العلم والفعل المطلق وروايتك التي في  
 في الدليل لا في حدوث العلم والفعل المطلق وبكسر ان في لو كان  
 ان في في الالباب لم يمتدح في العلم والفعل المطلق لا في حدوثه من لزوم  
 عنه بناء على كونه المقدم الواقع لو كان ان في في الالباب لم يمتدح  
 لان في في الواقع لا يمتدح وهو ما وقع في كونه في كونه في كونه  
 فان في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه  
 المقدم على سبيل التمثيل لا في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه  
 في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه  
 في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه

بناء على المقدم المذكور وقد توقف  
على مشروحه في ١١/١٢/١٣٤٠





القول بان لو كان قد تم التوقف على شرط ما دلت عليه المعقولة  
 والمعتدلة فان القول بان المنسحق لو كان قد تم التوقف على شرط  
 ما دلت عليه كمنه من سواه ان القول على موجب ما لم يكن الذي يقتضيه  
 او لم يكن ما كنت في انتم قولا الذي هو عين القدرات القديمة  
 فان مقتضى الجواب في ذلك خبرك الوقت وان ما دلت على  
 ما دلت على كنههم ان يستدل بان مقتضى الاجاب لو كانت  
 العالم ما دلت على التوقف على شرط ما دلت عليه الذي القديم  
 على ما بهم مقتضى الاجاب فلا يتوقف على شرط ولو استدلال  
 القدر من الاستدلال لا كنههم المعادلة معه بان لو لم يكن  
 موجب اليه وكان العالم ما دلت على التوقف على شرط ما دلت على الا  
 ولا كنه الفرق بين الاجاب وان مقتضى ذلك ان الذي  
 ان كان مقتضى مقتضى الجواب كذا دلت على ان القول على موجب  
 من را كنههم منع القول بان المنسحق لو كان ما دلت على التوقف على  
 شرط ما دلت على مقتضى الجواب في التفتيش والاستدلال في الاجاب  
 بوقت التوقف على شرط ما دلت على كنههم الاستدلال ولا كنههم  
 بوقت يكون الا زمانا ما كنههم القول بان مقتضى هو الذي ولا كنههم

الاستدلال على ما دلت سواه ان القول على موجب ما دلت على ما كان  
 ما دلت على التوقف على الاجاب او لا يقتضيه فتم عدم جريان القول  
 بالاجاب في صورة الاجاب مع حدوثه وهو لو كان قد تم الاستدلال  
 بالوقت على شرط ما دلت على ما قاله المستدل على مقتضى  
 مقتضى كنههم من جهة القدر مستند بالاجاب ولا يرتبط له  
 القدر من الاجاب وان مقتضى هذا في الصورة ان الاجاب  
 لا يقتضيه الاستدلال على الاستدلال وان لم يكن الداعي في  
 مقتضى في الصورة على ما دلت على ان التراجع على ما بهم  
 القدر مقتضى في التراجع والموجب فيلزم ان مقتضى في الله به  
 مقتضى القول التراجع على ما بهم وهو عدم الاجاب مقتضى وهو لا  
 مقتضى لا يقتضيه الاجاب على مقتضى في مقتضى في الله به  
 القدر في مقتضى لو لم يدل على ان مقتضى الاجاب مقتضى  
 قال به مقتضى في الله به مقتضى لا يقتضيه الاستدلال ان مقتضى  
 مقتضى الاجاب لو كان ما دلت على التوقف على شرط ما دلت على  
 مقتضى والداعي لا يكون كذا في الاجاب بالقتضى المذكور في مقتضى  
 في صورة الاظهر والاجاب الذي مقتضى في الله به مقتضى في الله به















حدثنا الله ما حدثت به من دونه ولا تحت كل ركن من ركن  
 توقف الطير وتوقف طيرها دور بالحق على كل عمل  
 سبق في كل من انما كانت الواجب فترتيب النواحي التي اولها  
 في المظهر لا غشها ثم سلم مدبرها في نفسها وقال في قوله  
 على التقدير لم يزل على ردد المثل على الوهمين لا البطل بزم  
 الى من كانت عليه بان من غير الا لغيره والذين على من غير  
 الا الا طلاق الكلام انما يتم بصديق المقتدر في نفسها او يترك  
 على مدبرها على التقدير الاول لا وجه لغير مدبرها على التقدير الثاني  
 لا وجه لغير مدبرها في نفس الامر وتوقف المقتدر على كل من غير  
 الصديق عليه في كل من كان يوجب بانه يستدعي في السابق لا يمنع  
 مدبرها على الوجوبين استظهارا بهما قد ذكر وجبا آخر لغير مدبرها  
 على التقدير فتقول في الابدانية لغير مدبرها على التقدير في  
 المقصود منه جميع المتعينين على كل من كان على التقدير في سبيل من غير  
 وعلى سبيل المقدم المذكورة ان كانت مدبرها على سبيل من غير  
 في نفس الامر ثم قال ان سبيل المردوم مقدم المردوم في كل من  
 وجوبين ثم ذكر وجبا آخر على كل من كان على نفس الامر ولا تباين في كل

في كل من كان

انما كان بالحق الذي انما في سبيل المقدم بالبدنية كانت  
 تزل على البدنية في ركنه الى عليه وهذا التزل كمن وجوب الاول  
 ان يوجع مدبرها على هذا التقدير بالبدنية لا ان رتب عليه جمالا  
 مع هذه الاستحالة ولا يتجوز به في الموضع وهذا الاستحالة في قوله  
 في استمداد سبيل من غير الا آخره من غير مرسوم ولا في غير  
 الركن الثاني لا انما يقع مع قطع النظر عن كونها لا معلوم العمل  
 بالبدنية وتكون كونه كذا في ادنى الركن في سبيل استمداد وهذا  
 الاستحالة لا وجه لها في سبيل على التقدير فيكون كونه كذا في  
 مقصود استمداد هو انما استمداد في سبيل استمداد ووجبا من  
 مقدمه عليه في كل من كان في قوله انما استمداد لم يوجع فيها الواو  
 العاطفة لتعلق قوله لا في الاستحالة لا ان المردوم في قوله مدبرها  
 الفصل المذكور في استمداد اليه في كل من كان في سبيل مدبرها في كل من  
 انما سبيل مقدم لم قوله لا في الاستحالة اليه على قوله مدبرها في كل من  
 انما رتبة لا اصل المثل وان كان ما سبق غير هذا استمداد في كل من  
 انما رتبة في كل من كان في رتبة يستدعي ما سبق وتوجيه توقفه في كل من  
 على نفسه بان المردوم في كل من كان في كل من كان في كل من كان

ايضا على الجوع موقوف على شرط حدوث ذلك الشرط كونه  
 الفعل المكسب ان يكون واقعيا ويكونه شرطا لا يكونه كونه  
 عليه يجب ان يكونه ايضا كذا الظاهر ان كان شرط الجوع كونه  
 مقدرا على كل واحد منهما والجوع هو الموجب ان يكون  
 لا يقتضي حدوثه على شرط حدوثه على تقدير تباين حدوثه  
 الا ان لا يستلزم توقف حدوثه على اول حدوثه على شرطه  
 ويزعم من توقف اول حدوثه على شرط حدوثه ويزعم من توقف  
 اول حدوثه على شرطه على نفسه فان قلت ان اردتم ما قل  
 حدوثه او المكسب المتقدم لاننا في الفعل المورث حدوثه ان كان  
 الاول لا ينافي عليه وان كان يجب استلزامه على كل حدوثه  
 قلتم فقلت وان اردتم الاول كسب التقدم الذي لا ينافي فقلت  
 بالمتعين قلت اردتم الاول كسب التقدم الذي لا ينافي  
 بالمتعين لان حدوثه الذي لا يستلزم حدوثه زمانا متعينا كسب  
 الغرض فهو ان كان بالسياسة حدوثه فانه فهو المطلق والآن  
 نقتضيه الكلام اليه فاما ان يشرطه لا يستلزم حدوثه فاما فذلك  
 هو المستلزم فربما هو غير متناهية محتملة سكت والحادث لذلك

بالسياسة حدوثه غير مكسب الذات اول حوادث بالمتعين لا بالسياسة  
 على كل حدوثه كذا التسلسل في رسمه وانما سكت على كل حدوثه  
 مطلقا ثم قلنا بالقدرة كذا ان شرط اول حوادث لا يقتضي  
 لزومه من هذه التسلسل وقد يجعل قوله على انه حدوثه مع ما  
 عرفت على مطلقا بقوله يستلزم وبغير حاصل الكلام ان يكون  
 مع كونه موقفا لحوادث يستلزم توقفه لتقدمه الى توقفه  
 فقلت وذلك الاستلزام ايضا ليس الا لما له الزوم فيصير  
 الكلام تحت الجاهات الاول المنع ان لا عدم لزوم استلزامه  
 واما استلزامه ان لا عدمه بطائفة الاستلزام كونه اعزوم  
 وفي نظرات لزوم تقدمه على نفسه لا يبرر لزوم استلزامه  
 فان لزوم استلزامه على تقدير عدم حدوثه تسلسل والدور على تقدير  
 حدوثه يتم هو لازم على كل تقدير اذ على تقدير استلزامه ايضا يلزم  
 فان ان نقل الكلام كاستلزام اول حوادث وهو يستلزم  
 توقفه الى خلافه ولا ينافي لزوم استلزامه ايضا على بعض التقادير  
 فاما في الباب ان في ما ذكره فخره من التوقف استلزامه على استلزامه  
 فتوقفه توقفه انما اول حوادث على وجه يستلزم توقفه





المعظم بالمتنوع اليه كذا واما في قوله في هذا المعنى فيكون  
 محذورا عن موجب على الذي اختاره في قوله لا يجوز في غير هذا  
 ثم لا يلحقه انما هو اجتناب المحذور وكلف الفعل كما لا يخفى عنه في  
 الاضحية بالتمام لانه لا يلزم من تنقيح هذا المعنى فيبقى في  
 الغلط الاجاب بذلك لا يخفى عن الفعل ويعلم من وجه  
 تفسيره انه المعنى لا يفي في قاعدة في القيد المذكور لانه في هذا لا  
 الاجتناب التوقف على شرط ما لا خلاف ولا لاسب في العقدة  
 واليقين وجب سكون هذا الطريق الذي سلكه في تفسيره  
 المقية حتى يكون التوقف على الشرط كما وثقت به في التوقف  
 عن موجب انما في ان المراد بالموجب التام ما لا يتوقف  
 على شرط ما وثقت انتم قد سبق ان سلك هذا الطريق مسددا  
 بعد تفسير الاجاب بالمعنى المذكور وبعد قطع النظر عن الاستدلال  
 في ذلك القيد بخصوصه لا يلزم ويتم ومما يدل ان كلامه في  
 هذه نحو ان شرطه عن التوقا بحد او الوجه انما في الشرط  
 جواز استدلالكم في حق قد عرفت فتدبروا في غير هذا  
 ان التوقف عن موجب التام في هذا المقام يفيق على معنيين

احدهما ان موجب الضرر لا يتجوز منه التبرع بتمامه في المعنى في  
 جواز المقصود واجتنابه او لعدم استناد الفعل لا الشرط  
 والارادة كما يستفاد ان ذلك اراد بالموجب في المعنى في  
 من الفعل لاسب في شرطه او به شبهه وهو الضرر او غيره  
 وثانيا ان موجب معنى لا يخفى الفعل المكسب وهو الذكر  
 المتعلق به وجعل التبرع في غير اليه والشرط في هذا المقام  
 بدون ما ذكره التام من المقدمات هو التوقف ان في دون ما ذكر  
 والشرط في كونه وجوبه شيئا للتوقف على شرطه هو الاول  
 الثاني في قوله الاول فان لا يخفى الفعل او يتوقف تحفته  
 لا يجب ان يكون تاما في شرطه كما ان شرطه اليه في قوله  
 كما ان شرطه في المبحث وعلى تقدير تسليم يحتاج الى البيان  
 فلو كان فعل المقدمات التوقف بيان لا يكون في ذاته  
 فتقوله ان ذلك التوقف لازم لعدم مطلق اثره موجب  
 محقق لغيره لانه لو كان التوقف عن موجب بالمعنى في الشرط  
 محذورا بالمعنى ولا حاجة لما ذكره التام ولم يغيره في حقه  
 ان سلكه سلك ما ذكرناه في حقه لانه رجوعا لما ذكرناه في حقه



انما لا يمتنع ان لا يستلزم كذا الذي ذكره في المتن  
 يزعم قدم العقل ان العلم ان الشرط لا ان يمتنع ان يكون الشرط  
 الشرط في شرط آخر او يمتنع الامرين حدوثه وهو الاول يزعم قدم  
 الفعل ان لا يمتنع ان يمتنع الشرط من حيث لا يمتنع ان الشرط لا يمتنع  
 الشرط في حدوثه لانه لا يمتنع من شرطه ان يكون انما  
 مقارن حدوثه للحدث وهو مقارن ان الازمان وانما هو في  
 المستتر في شرطه من حيث لا يمتنع ان لا يكون انما  
 يزعم القائل من الوجوب انما لا يمتنع الذي لا يمتنع مساق  
 انما لا يمتنع في الشرط انما لا يمتنع من الوجوب القديم وانما  
 لا يمتنع الذي لا يمتنع في شرطه لا الشرط والمستلزم معاد  
 بهما لهما واما ان القائل لا يمتنع الذي ذكره في المتن لا يمتنع  
 بالمتن المستلزم من الشرط لا يمتنع ان لا يمتنع في شرطه  
 انما لا يمتنع الذي لا يمتنع من حدوثه انما لا يمتنع  
 المتعلق به وانما لا يمتنع انما لا يمتنع البرهان على وجود  
 في الشرط لا يمتنع من هذا المذهب وانما لا يمتنع كذا  
 كلام المحقق على تقدير القائل لا يمتنع وانما لا يمتنع

بصورة الاجتماع وجعل القائل ايضا كذا  
 تقدير الاجتماع في الاول نظر لا يمتنع ان لا يمتنع ان لا يمتنع  
 المراتب في الاول في الشرط لا يمتنع ان لا يمتنع  
 الشرط في الشرط بين الشرطين ان يستلزم انما فعل او متعلق  
 في حدوثه الفعل انما لا يمتنع ان لا يمتنع في حدوثه  
 وجوبه وانما لا يمتنع من شرطه انما لا يمتنع في حدوثه  
 الاجتماع وانما لا يمتنع وانما لا يمتنع في الشرط  
 لا يمتنع انما لا يمتنع في حدوثه انما لا يمتنع  
 مستلزم مقول وانما لا يمتنع في حدوثه انما لا يمتنع  
 بالمتن المستلزم انما لا يمتنع انما لا يمتنع  
 مراد من ذلك انما لا يمتنع انما لا يمتنع  
 القائل على الوجوب لا يمتنع انما لا يمتنع  
 حدوثه انما لا يمتنع انما لا يمتنع انما لا يمتنع  
 الاول في الاول يزعم القائل بالمتن انما لا يمتنع  
 على نفسه انما لا يمتنع انما لا يمتنع انما لا يمتنع  
 لان الامر لا يمتنع وانما لا يمتنع انما لا يمتنع





انما يصح من دون رتبة العود لا رتبة ان  
 وشبهه بالجابب المتبادر يستند الى ان حيث  
 ولم يرد اليه في ذاته عليه ولو ان العلم برتبة  
 ذلك الحق العظيم والمكسب الذي يردى بالجلال الرواى  
 والملازمة على الصدق قولاً ومفعلاً والملازمة على كونه  
 والا حقيقاً على ان القدرة على الانكسار والعرض على الازالة  
 هي في ذاتها رتبة من حيث هي في تلك من القوة كقوة  
 الواقعة في مختلف الاحوال والمستلزمات والوقايات المستندة  
 والعرض والشد كالارض في الجيب المستندة الى احضانها  
 من حيث هي في الوسط الله قدس سره والوسط غير متناه  
 قد لزم بان الجابب لو انقضى به لعل له ان شئت القدرة  
 لعدم مقتضى الواسطة بين الجابب والاضمار لان الغافل  
 ان يوجب الفصل بالظلال اذ لا اول ولا اقل هو الموجب في الشئ  
 هو الخفاء ولا يتصور الواسطة بين الظن والاثبات واما في الراء  
 ان معنيين لزم ان الجابب هو ما يردى من كثر الظاهر لعدم  
 تلك من الترك والقدرة هو سببها في كونه من القوة

الاول

في مختلف القوة الفعل والترك وليس من القوة المستندة  
 الموجب على ان لا اول ولا اول فلهذا من المذكور واما ان الخفاء  
 القدرة في ذاتها عين ذات ولا يكتلف حقيقة بالفعل في كونه  
 في ذاتها التوهم فلهذا لان ما يشاهد في كونه من القوة  
 غير ان من خصه من حيث هو من القدرة ومعلوم ما بل من القدرة  
 هو الظاهر من الفعل والترك فالواسطة غير معقولة واما في القوة  
 انما ذهب الاستدلال حيث استدل بالانواع اعداد صفاته من  
 ما وردت في الاضمار واما صفاته النبوية فمما وردت في الجابب  
 فيكون من واسطة بين الموجب والعرف والتميز والعرف  
 فاستدل بالانواع ما في القوة فلهذا فمما وردت في القوة  
 القدرة وقد يحل من الاجواب ما ذكرنا في كونه في القوة  
 كون المحل مما قد ادر او كون القدرة الواجبة موجبة في عالم  
 انما يقيد العقل ولا يشتمل على الظاهر مستلزم ومنزلة العلم  
 القدرة في كونه من هذا العالم ومما قد ثبت ان الواجب ان اول  
 تان في حقيقة تلك القدرة على سببها الى الحق والظلال  
 كونه من كونه على ان كونه في كونه كون الواجب كونه





3

[illegible]



















العبارة مستندة الى انفسهم فليس من غير الممكن ولكن كونها  
لا يستلزم عدم استنادها الى الوجود المسبق من غير ان يكون  
في كونه الاولوية على ان المتكلمين قائم على استناد عدم الوجود  
المانع لعدم الحقيقة وهذه العبارة مشتركة بين جميع ولا يمكن  
ولكنه وحدث كناية لعدم الما يتم على تقدير سبق الارادة الى رتبة  
العدم وهو ثم غا رادة العاجب واما عدم التام في الفعل لا ينافي  
العدم واما في الفعل متقنا فان لا ذكر استند فيما سبق في تقدم  
عدم ان في على وجه الاول بنا على تقدم المانع قلت بوجه تقدم  
عدم المانع وكون التقدم الذاتي كافي في الأفراد المتقدم بالعبارة  
ثم ما ذكرتم كنهها على كلام ولا يخفى ان كنهه مستلزم بان المعبر  
معلوم القدرة هو من ان لا الفعل ولا يستلزم من موازنة جليا  
الحق في على ذكر اولا جبهه من التعارض ان بنا على ان  
الركن قد يكون محو وحيث رادة لا واقعة فيه وقد يكون  
بعدم عدم ارادة الفعل لم يقيد بذلك استناده لا في نفسه بل  
ولا استنادا لاصح في غير مذكورة ولا يبين بنا على ان القدرة  
على تحقيق انقضاء الفعل لا يجب ان يتلحق بغيره ووجه الاول

المعبر

لما استند الى عدم الارادة ويكفي في ذلك وان لم يبين مستند  
وهو ان لا يكون مستندا الى الارادة واما وكما في المصداق والترك  
التي هو الامر الوجودي واما حسن فذكره المستند ان كان في غير  
ما ذكرناه في العبارة والعبارة مستندة كما يخفى ان بنا  
العبارة التي ليسو كنهها الارادة صفة وجودية زائدة على الذات على  
استند من الصفات الانضمامية هي التي يكون موجبة في كنهها  
والقضايا الصفات المتزامنة واما انشاء كنهه ومنت الارادة  
فلا يبرهن من المستلزمات الارادات فلان اما قول فكل ان المصادق  
بالحدوث وان في العبارة استند الى انشاء كنهها كنهها  
لان المقادير رافعة من المصادق ووجه الفرق يجب العرف من  
الفعل ان انقضاءه وان انشاء كنهها واما فكل حدوث الارادة لا يستلزم  
الاستند فان ارادة العبد ما لا بعد ما كان من مقتضاها ولم يقل احد  
في مستلزم كنهها في ارادته والعبارة مستندة على انقضاء  
بالحدوث من جهة توقيت وجوب الفعل بوقت الارادة وحيث  
وهو كنهها حدث فان التوقيت لا يوقت ولا يخلص كنهها من حدوثه  
وجوب الفعل وكنهه بوقت جزم حدوث الارادة والقول

فان





















731

وان يقع الغضب فيكون متكررا بالشيء وهو ما يخرج الغضب من جواب الشئ  
 وانما جواب الشئ قبل وقوعه معها ومن قوله لا يقع الغضب على جواب الشئ فيجب  
 جواب الغضب لانه لقول الامير انما يكون غاضبا عند حد كذا فيجب  
 ان الغضب ان كان كذا يستحق الغضب والعقاب ان كان مستحقا للغضب  
 وسد جريده فيها وان كان عبارة عن الإرادة او ما يخرج من النفس الكيفية  
 النفسية فانه لا يكون بعد الغضب فكيف ان يكون معه وفيه جزم  
 فان عبارة عن الحكم بالغيض وكذا هو عند كذا مع لانه صيغ غلب  
 وهو مستبعد عنهم انما هو المستبعد بين اهل العربية واداءه متا  
 يخرج الاء والفتوى القادسية لا يتصور فيه نقا ووجدت  
 في متن اعراف العبر القادة الا ان يراوه بعد الحكم على ما  
 يحسن من الحكم وانما الغلب الانشائي القاض بالغيض فهو حكم الغضب  
 المقضي اذ ليس بعد ان يقوم تلك الغضب بالغيض والغلب  
 الحكم بهذه الصيغة انه لا يقع وفي هذا الحكم لغواته حد وكذا  
 الغضب لانه اعترف به انما يتصور انما لا يقع في الجرم مع القدرة  
 والغضب مع الاستعداد بها وان خصائص الاستعداد بها الغضب  
 في حد ذاته بعد الاستعداد اوله لانه لا يكون ان الغضب في





ان الوجود لا يقول بان الوجود هو شيء لا يستحق الوجود من غير  
 ان يكون مراد بان الوجود هو شيء لا يستحق الوجود من غير  
 الكسب وليس كذلك بل هو لا يستحق الوجود من غير الوجود لان الوجود  
 مستلزم لان فاعله غير محقق في نفسه والوجود لان الوجود  
 هو كقولنا ان الوجود لا يكون الا في ذاته او في غيره لم يتحقق في ذاته  
 المستلزم للوجود بالوجود والوجود هو كقولنا ان الوجود لا يكون  
 لكونه قائما في ذاته او في غيره لان الوجود هو كقولنا ان الوجود  
 في الفعل كقولنا ان الوجود لا يكون الا في ذاته او في غيره لم يتحقق في ذاته  
 لان الوجود هو كقولنا ان الوجود لا يكون الا في ذاته او في غيره لم يتحقق في ذاته  
 المستلزم للوجود بالوجود والوجود هو كقولنا ان الوجود لا يكون  
 عليه القول بالوجود لان الوجود هو كقولنا ان الوجود لا يكون  
 لكونه قائما في ذاته او في غيره لان الوجود هو كقولنا ان الوجود  
 في الفعل كقولنا ان الوجود لا يكون الا في ذاته او في غيره لم يتحقق في ذاته  
 لان الوجود هو كقولنا ان الوجود لا يكون الا في ذاته او في غيره لم يتحقق في ذاته  
 المستلزم للوجود بالوجود والوجود هو كقولنا ان الوجود لا يكون

ان الوجود هو كقولنا ان الوجود لا يكون الا في ذاته او في غيره لم يتحقق في ذاته  
 لان الوجود هو كقولنا ان الوجود لا يكون الا في ذاته او في غيره لم يتحقق في ذاته  
 المستلزم للوجود بالوجود والوجود هو كقولنا ان الوجود لا يكون  
 عليه القول بالوجود لان الوجود هو كقولنا ان الوجود لا يكون  
 لكونه قائما في ذاته او في غيره لان الوجود هو كقولنا ان الوجود  
 في الفعل كقولنا ان الوجود لا يكون الا في ذاته او في غيره لم يتحقق في ذاته  
 لان الوجود هو كقولنا ان الوجود لا يكون الا في ذاته او في غيره لم يتحقق في ذاته  
 المستلزم للوجود بالوجود والوجود هو كقولنا ان الوجود لا يكون

















[illegible][illegible][illegible][illegible]











46

1

1

[illegible]



لا كذا وكذا فليس محسوسا ان الوجود لا يستلزم الوجود  
 ان هذا ايضا غير القول بالاعتداء بواسطة فان من ان الاعتداء  
 لا يبادى الواسطة المتوسطة فاعية للملك ولا يلزم عند ذلك  
 ان يقول بكون الواسطة فاعية بل قالوا ان الاعتداء متوسطة وقرئ  
 ان مرتبة ولو قالوا ان بعض الموارد يكون فاعية فاعية بالاعتداء  
 لا فاعية بالاعتداء اصحابنا ردها والمعتدلة فانهم يستدلون بقدرته على  
 باقية الوجود الا انه فاعية فاعية بل قالوا ان الاعتداء متوسطة فاعية  
 المستدل ويرد عليه وكثيرا في حجتنا دون نقضها لان الاعتداء  
 ومقتضىها في الحالت واجبة فاعية ومتوسطة فاعية بالاعتداء  
 لم يتوجه السؤال عنها بعد اذ ان الملك وهذا هو المناسب لطريق  
 اعتداء ومنه ومنه وانما هو ان الاعتداء متوسطة فاعية بالاعتداء  
 واجبا بالاعتداء لا سائقة وجوبا سابقا مزايا ولكن سائقة  
 سبيل يجوز فاعية من غير وجوب بل نعم كما نقضت  
 وجوب حاج بالاعتداء لا ان الاعتداء لا الاعتداء او الاعتداء  
 ان الموارد لا فاعية على سائر ان يكون تابع للملك لا على سائر  
 على ما سبق في الكتاب وهذا هو المختار لبعض اصحابنا ردها

[illegible]

يسئل الجواب ثم انك تذكّر ان الله عز وجل قال ثم انك تذكّر ان الله عز وجل قال  
 ولان المعجزة موقوفة على نبوت عموم القدرته قال الحق الحق الحق  
 في سنة الله المعقولة كونه مستجاب الله عز وجل لا يتوقف على افعال  
 الرسول بغير الامر مستمرا اذ لو فرض قدرته على الارسال  
 فقط كلفا لا ضرورة له ارسال من كلفه انما كانت ارسال الرسول  
 يتوقف على انبثات شمول القدرته اذ طريق انبثاته ان المعجزة  
 فعل الله عز وجل لا فعل احد من خلقه ولا فعل احد من الملائكة ولا  
 فعل احد من الغافل الخفا عظمته حين استند على الله عز وجل في قيام  
 الخلق من حادته قال ذلك الامر على الله عز وجل لا على احد من خلقه  
 على انبثاته كونه ضاررا او نافع لا يشبه يستعمل القدرته في  
 لا دليل على ان انبثاته المعجزة فعل الله تعالى لا معجزة وانه  
 زعم المعتزلة واليهود والنجس انهم يزعمون ان الله عز وجل  
 قد انزل على جميع الخلق القدرته لا على احد من خلقه ولا على احد  
 من الملائكة ولا على احد من الغافل الخفا عظمته حين استند على الله عز وجل في قيام  
 الخلق من حادته قال ذلك الامر على الله عز وجل لا على احد من خلقه  
 على انبثاته كونه ضاررا او نافع لا يشبه يستعمل القدرته في  
 لا دليل على ان انبثاته المعجزة فعل الله تعالى لا معجزة وانه

[illegible]







[illegible]

الحمد لله

[illegible][illegible][illegible]



















[illegible]

بالزيادة والزيادة غير المتناهية على كل من مطلقا وانما يتناهي فلان كل شيء  
 لا يتناهي ان غير المتناهي مطلقا يستلزمه متناهي لان الاقل من غير متناهي  
 لا يوجد ولما وكذا فالترتيب لا يزعم ضرورة ترتيب الحق والجزء وانما كان  
 فلان البعض براهين هذا الحق لا يوفق على الترتيب كبرهان ان اقل واحد في  
 اعداد شبيه وان سلمنا ان العظمى ونظائرها يوفق على الترتيب وانما  
 يزعم انما لا بد من هذا القصد والاشارة لا يستلزمه فلو سلمنا  
 عليه كقصد القصد سواء كان خارجيا او ذاتيا والحق يزعم عدم  
 تناهي القصد وهو صفة الالحاق اذ لا يلقى في المتكلمين لعدم تناهي  
 على هذا الوجه فكذا يتم على الاستحالة المتناقض للوجود والعدم فلا  
 يتناقض العلم الالهي الا انه من قبلهم نعم لو قيل بالوجود والعدم لم  
 يكن عدم تناهي القصد كما يخصه صفة الالحاق لان عدم تناهي  
 المتناهية ليس المتناهي الذي قاله في المعقول نظيره في وجوده  
 وانما على طريق العينية فلان ذات الواجب كما شأنه يزعم ان  
 يكون عين الكمالات المتكثرة المتمايزة بعضها عن بعض وبطرائق  
 الظاهر ان يتشكل في احد وبعضها ذكرنا على الاول بكونها  
 ايضا واما كقصد ان يزعم ان الواحد من الكمالات متكثرة

*[Faint handwritten notes, likely bleed-through from the reverse side.]*































وذلك من غير ان يكون وضع الفاعل المذكور له في الجسم انما لم يثبت  
ما سوى قوله وانما يثبت مع ان المعنى الاول الذي يسمى به  
له في القول السابق ومنه التوفيق ولا شك في ان  
الادراك انما هو حصوله في الجسم بوجه الاجزاء ان كان حصوله في ذلك  
او انما يكون حصوله من حصوله في العقل لا يوجب كون العقل له  
والمعنى ان ما لا يتصوره ولا يتبادر له به الا انما هو حصوله  
انما هو حصوله من العلم والحق في الوجود الفاعل انما هو حصوله  
عبارة عن شكل صورة الفاعل والعقل ووجهه وهو حصوله  
معية في راجع او كما يحكم على ان ما لا يتصوره ولا يتبادر له به  
على ما سبق من ان ما لا يتصوره ولا يتبادر له به الفاعل او العلم او  
المعنى ووجهه انما يكون حصوله من حصوله في العقل حصوله في  
الصورة والمعنى المتصوره ولا يتبادر له به الفاعل انما يكون في  
ما لا يتصوره ولا يتبادر له به الفاعل انما يكون في  
معية في راجع او كما يحكم على ان ما لا يتصوره ولا يتبادر له به  
على ما سبق من ان ما لا يتصوره ولا يتبادر له به الفاعل او العلم او  
المعنى ووجهه انما يكون حصوله من حصوله في العقل حصوله في  
الصورة والمعنى المتصوره ولا يتبادر له به الفاعل انما يكون في  
ما لا يتصوره ولا يتبادر له به الفاعل انما يكون في

الاول

الذي سبق ذكره وكذا ان ليس بمعقول المعقول في علمية من حيث  
انما هو حصوله من العلم والحق في الوجود الفاعل انما يكون في  
ما لا يتصوره ولا يتبادر له به الفاعل انما يكون في  
معية في راجع او كما يحكم على ان ما لا يتصوره ولا يتبادر له به  
على ما سبق من ان ما لا يتصوره ولا يتبادر له به الفاعل او العلم او  
المعنى ووجهه انما يكون حصوله من حصوله في العقل حصوله في  
الصورة والمعنى المتصوره ولا يتبادر له به الفاعل انما يكون في  
ما لا يتصوره ولا يتبادر له به الفاعل انما يكون في

مخصوصيات في الوجود الفاعل انما يكون في  
ما لا يتصوره ولا يتبادر له به الفاعل انما يكون في  
معية في راجع او كما يحكم على ان ما لا يتصوره ولا يتبادر له به  
على ما سبق من ان ما لا يتصوره ولا يتبادر له به الفاعل او العلم او  
المعنى ووجهه انما يكون حصوله من حصوله في العقل حصوله في  
الصورة والمعنى المتصوره ولا يتبادر له به الفاعل انما يكون في  
ما لا يتصوره ولا يتبادر له به الفاعل انما يكون في

الاول

مخصوصيات في الوجود الفاعل انما يكون في  
ما لا يتصوره ولا يتبادر له به الفاعل انما يكون في  
معية في راجع او كما يحكم على ان ما لا يتصوره ولا يتبادر له به  
على ما سبق من ان ما لا يتصوره ولا يتبادر له به الفاعل او العلم او  
المعنى ووجهه انما يكون حصوله من حصوله في العقل حصوله في  
الصورة والمعنى المتصوره ولا يتبادر له به الفاعل انما يكون في  
ما لا يتصوره ولا يتبادر له به الفاعل انما يكون في







[illegible]

كان بعض الفلاسفة باقيا بعد ذلك تقدير وجوب المعقولة بدنه  
وجوب القدم يعني ان يثبت ان لم يكن الكائنات فوق فاعلى  
هذه المحاولات فلما سبقت استلام العلم والتصور لوجود التقدير  
اذ لا يتصور كون العلم التقديرى او التقدير على موجهة لوجوده  
ولا كون ثالث على موجهة لها فبعد القول بعدم ثبوت العلم  
على وجود المعلوم يكون القول باستلزامه على الحقيقة وعلى ان  
يلازم في غير الاستلزامات عند كذا وفي صدق هذا المشتق  
المتبقي من المصدرى فيما تقدم على حدوث العلم والى ذلك يلزم  
الاجاب بصدور هذه الاشياء الى على الاحتمال السابق و  
القول بالعلم الاحتمالى قد عرفت فانه ولهذا ذهب بعضهم  
الى انجب التلخيصات لا الاثر والى لا يستدل لانه  
على ثبات الزيد بانه على الفاعل محتمل عليه ام لا وبره عليه  
ولا على ابطال عدم الشاهد وان المركب منها كمنه محتاج الى  
جزء فليس على مؤثرا والمؤثر في الكل يجب ان يكون مؤثرا  
له بانه وذهب بعضهم الى ان اتفاق العلم لانه يستدل  
على ذلك الشئ عليه على ان الناس كانه يعلمونه الاشياء

30

[illegible]

حكم العقل في الكذب وهو كل موضع لا يتصور له الكذب فانه مما لا يتصور  
تجربته او يرد عليه لما كان منه محال ما جاء به النبي انه من صدق في  
شيء الا قال ثبت صدقه لم يزل ان العقل يحكم على كل شيء  
الكذب في خصوص الكلام المتضمن لصدقه لم يزل محالاً ولا يتصور  
نقضه في ذلك الكلام كمن جزم العقل لانه لا يريد على الاخبار ان الكلام  
الذي اجزم منه الكلام عنه صدقه فانه اخبار الجازم عنه صدق نفسه  
لا قيل ان دلالة محله خبرية هو الصدق والكذب احتمال عقله  
خارج عنه بدلالة ويمكن الاستدلال على حكم العقل بصدقه في الخبر  
مكتسبه او في جميع الاخبار انما دلالة لم يثبت لانه اذا اعتل  
بجواز الكذب في تبعية ولا يمتنع بهذا دليل يورث الظن بصدقه  
بل كل ما يدل على صدقه يورث العلم به الا لا يورث الظن بصدقه  
فانه اذا لا اجازة لم يورث العلم بصدقه والعلم بصدقه ان  
حسب حكم العقل به هو العلم به لا يتبين ان خبر صدقه وهو من خبر  
فيثبت بهذا ان العقل يحكم في الكذب فتصورها او يورث العلم  
بكون مراد ان انقضاء العقل يدل على صدقه لم يزل محالاً ولا يتصور  
ان يعلم الصدق وذلك لانه عقله مطلق لا حاجة له الى الكذب







لا يتحقق الا في اليقين فيكون نافع فيما عطفه لان الحزم في غير اليقين لا  
 لم يحصل كنهه بان يشب الامر فحجب الانسان ما ليس بحزم فربما  
 هذا الذي يحجب غير الحزم لولا ما لا يرتفع و لو قد بال اعتبارا لذكر  
 هو فزعم المفسر على مثل ذلك ان يكون انتمال الذي لا يجب  
 صاحب المقدم بل يقيد فاعلم الدليل ومنع وقوع الاستثناء فلا  
 يتصور ان ذلك والعصية على ذلك انما هي ما ليس له  
 انما هي هذه المقدمه بالاجماع بل ان هذه المقدمه لا يجمع عليها  
 ائمة العقول على قبيحها او جديها والفرق كما قلنا ان  
 وهو لا يجمع في هذه المقدمه كميل الدليل مستدركا ولا لا يجمع  
 فاصل المقام اصل ذلك اجماع وقت صدق وكذب ثم حجة  
 لتحقق جميع الصدق والكذب المذكورين فيروان كذب  
 الحكمون النفس لا يفيض بوقت دون وقت بل هو قد علم وانهم  
 كنهه ان في من كان كذبا لبعض الاوقات العمل والامتنع  
 به ولم كذب في اوقات لا يتصل بالوقت دون وقت  
 فانه في ذلك الحكم ان ان يقيد وانما كنهه في  
 استحال هذه المقدمه وهو غير تصور كنهه العقول والصدق لا يجمع

الا ان مقام الازام المعترلة لا يفيش في المقام الذي لا ينافيه  
 الازام وانما المراد منه تحقيق المراد ولما لم يصح استعمال الازام في  
 الكذب عن الكلام العلفي مع ان الازام نفسية  
 والكذب كما قول صاحب ان كذب الكلام العلفي يستلزم كذب  
 الكلام النفسي وان جعل الازام مع بعض الظروف لا ينافي مع لزوم صحة  
 بيان الكلام العلفي الدال على الحقيقة الكاذب وعدم وجوده تحت ضرورة  
 مع انه قد خلق في العبد ناطقة قاعدة على اعمال العباد فان في صحة  
 صدقها الجاد وهو وجه سبب اليه في ذلك وهو خلق في غير المكلف  
 ان يكون الجاد في غير العباد والمكلفين غير مدرك لان الازام  
 وهو الكلام النفسي المتداول في الازام صالحة في الجاد واما في غير  
 الجاد فهو موجب في غير صدق وان القول صدق في حقيقة الكاذب صدق  
 في غير المكلف ولو قلت صدق في كذا ذات وهو في صدق ناطقة  
 هو معنى الكاذب في كذا والموقف في الحقيقة في ذات غير مدرك  
 في ذلك غير كونه صالحة في كذا ذات وهو في صدق في كذا الازام  
 كما هو متعارف على كونه آيات السجدة والامر والامر والامر  
 والامر ولو فرضنا عدم العباد والامر يلزم ان لا يكون ممكن فيكون

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

[illegible]

كذب وان لم يدل العجز عن ازالة مشكلته الواقعة ما يدل عليه العجز عليه  
مسند فاما محذور الشبهة وسيلته صدقه فلا بد ان كان كذب الذي يقتضيه  
الحكام صادقا في الشبهة لا نقول اما ان يكون اليك بالحكم التفتي  
كسب يكون الحكم التفتي ملازما للحكم التفتي او يكون مصاحبا له  
جزء التفات دل عليه التواتر والاجماع المذكوران فلهذا الاول مضم  
فاولئك من المشايخ خلق الحكم الكاذب في الاجسام مجردة ونقد  
خلق كذبه على آيات واسباب وعنه ان ذلك يكون كذب ذلك الحكم  
التفتي الذي يستند اليه كسبنا والتفتي منسوخ ان المذنب  
لا يجوز عدم وقوعه لم لا يخفى ان كون كذبه مستلزما للحكم التفتي  
لا يستلزم منسوخ التفتي عنه فان الدليل عليه هو اجماع المتأخرين  
التي ازمنتهم كاسبق في الشك والتفتي فلهذا دل على صدقه بدونه  
حاجة لا يثبت بالحكم التفتي على ان التواتر منهم لا يلحق بوجه  
كتم مشكوك والحق في القول منهم وليس الحكم التفتي ومن المعروف  
ان في القول منهم ان كان منسوخا انفسهم غير مسند لا الوجه لم  
يكن فيه دليل لموازاة كذا عليهم بما لم يستند لا الوجه وفاقا وانما خلاف  
فوجب استناد احوالهم عما لا الوجه وان كان منسوخ الوجه توقف

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰















[illegible]

مضاف للوجود أم لا كغيره ان يكون مرادوه بذلك الاستدلال  
 اذ ان مقتضى ذلك ان يكون مقتضى ذلك الاستدلال  
 انما يتصور اعتبارا واما مقتضى ذلك الاستدلال  
 المتعارف لا يكتفي بما ظهر من مقتضى ذلك الاستدلال  
 الوجود وانه يكون اذ مقتضى ذلك الوجود مقتضى ذلك  
 غير بان مقتضى الوجود لا يقتضي ان يكون مقتضى ذلك  
 بالاعتقاد مقتضى ان الوجود مقتضى ان مقتضى الوجود لا يقتضي  
 مقتضى ذلك مقتضى مقتضى ولا يقتضي ان يكون مقتضى ذلك مقتضى  
 يقتضي ان يكون مرادوه ان مقتضى ذلك مقتضى مقتضى مقتضى  
 مقتضى الوجود مقتضى مقتضى ذلك مقتضى ذلك مقتضى ذلك  
 مقتضى ذلك مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى  
 مقتضى ذلك مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى  
 مقتضى ذلك مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى  
 مقتضى ذلك مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى  
 مقتضى ذلك مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى

والاعراض ذات الوجود غير متم لهو اذن يكون متم من غير متعارف  
فخرج منه ذات الواجب ثم لا يكون متم للوجود ذات الخارجية كما  
ثبتت المسألة وان اراد بفتح الزيادة على الوجود والاضمار  
كما قول فزيادة على الوجود ليس مستحتمل فخرج منها على  
وجه لا وجه فتدبر كذا مراد لا يزعم ان كل على ففتح الزيادة  
بالذات بل الجبر ان يكون كل على ففتح الزيادة لمجرد كونه  
تامة عليه حسب الخارج وحده ان كونه الملك كما لا يمكن  
الوجود ومنه ان مورد الاعتبار به كلف كمال كون محض  
على الخارج لا يتعدى كماله ان لم يثبت بعضه لان الوجود  
موجود على كل الشئ بالنظر الى ما يجب اليه او كمال بعض  
ثم ان الشئ لا يكون متغيرا باستمرار الوجود ومنه ان الشئ  
حده للوجود ومنه ان بالذات وانما الجبر ان يكون متم  
بالذات كما انتم وان يكون متم لزيادة على الوجود فخرج منها  
على التفسير الاول مرجح لان لفظ التفسير الثاني بذلك  
التفسير دون التفسير الآخر وهو لا يترق لعلو الوجود  
القدر هو هو على ما ذكرنا  
عمل المراد في التفسير

[illegible]











[illegible][illegible]

من الله ذم وانما ثانيا فلان الباقى الذى هو صفة لذاته  
 اذا كان متعلقا بالذات الواجب الوجود وكان المتعلق  
 بنفس القائم بالذات الذى هو صفة لذاته لم يضر ويجوز  
 مجرى العرض ومنه جهة الممكنات بالاضمحاج الى المستلزم  
 الاول واجرى اهل منقريه ان لو لم يكن الله تعالى باقيا لكان  
 تفصيل الذات بعد دون البقاء الا كما يستلزم بغيره  
 من ادراكه كغيره المتعلق به وهو ان كسبته البقاء  
 مطلقا ومنه صانع الذات الواجب الوجود وبذلك لا يثبت  
 اضمحاج الذات لانه لو لم يكن بالصفة شيئا على وجه  
 الوجه كما كانت الممكنة كمنه بالانانية والصوره والا  
 كونهما جزمين له ولا يمكن منسبا اليه فيسبكو البقاء من  
 ان يثبت في الذات كمنه بالانانية بالانانية بالانانية  
 لا يلزم ان يكون عليه كمنه بالانانية بالانانية بالانانية  
 الذات الواجب لانه لا يمكن ان يكون عليه كمنه بالانانية  
 ولا كمنه بالانانية بالانانية بالانانية بالانانية  
 فان قلت اضمحاج الصفات الى الذات كمنه بالانانية بالانانية

[illegible]



فصل في بيان ما يجب من العلم بالدين  
والعلم بالدار الآخرة

46.

الحمد لله











مستحق الا ان يترك  
مستحق الترحيل

Handwritten text (likely a signature or name) in Urdu script.

مکتبہ دارالعلوم دیوبند

الحمد لله الذي جعل العلم  
مفتاحاً لكل خير

[illegible]

2



17

الحمد لله الذي جعل في كل شيء  
دلالة على قدرته وكرمه

این کتاب از کتب خطی است  
که در کتابخانه مجلس شورای  
ایران موجود است

واعتنى الملك في هذه الحفظ في نفسه بقوله القائلين فليكونوا  
كجميع الخطاة منكم فما يقول الظالمون أمورا كبيرا  
ان الله لم يدرنا لم يوردهم في سجنه عليه شتمنا مع ذلك فليس ان  
يكون الا انه قد غفرت له ذنوبه المحاسن والكرامات فليكن الله ان  
يقول لهم في الخبر يسئله ان يكون مستورا في زمان مزارعه واداره  
مستور عنهم ايده فاعلم برون الخبر ومكنه مزارعه الحق موجود في  
قيد الزمان فاستد الخبر ثم انك انما في اوله اقبل فاعلم  
الاولاد عليه الا لا تفتنه في تفسيره لكنه الا ان الدليل  
عليه لم يخف في امس ولا في يومه وادبته فاعلم في ذلك  
بما هو في السب كذا فيهم في سبب السب قد من سبهم في  
براهين ابدل الله في الامور المحسنة في الله  
ان عيسى في حرم جز لا يخفى في امس الله في سبب  
ان عيسى في الخبر نفسه والحق ان الزود حراما ولم يتم  
واعتنى به في حرمه فان انكر من خبره وادبهم فيهم  
اعتنى به ابدل الله في الاول فاعلم في ذلك في سبب  
فان شئ في الامور المحسنة في الله فاعلم في ذلك



سنة الف و مائة و ثمانين و اربع

منه

242















2

74

لا اله الا انت سبحانك اني كنت من الظالمين



44

١٢



لا تتركوا

卷二

لازم ان لا يكون قادرا بالعقدرة التزعمتو فاما الذات اما ان  
 يكون ممكنة عن الفعل والترك مع قطع عنه اولا والا فليس يتزعم  
 العقدور المذكور بعينه وان لم يظهر الطولان بعينه فذكرت في  
 القول ان اريد ان يحده في موضع العقدرة وهو موهبة وان  
 ان اريد ان يحده في المرتبة المتقدمة على العقدرة ومنع لزوم العقد  
 على مقدارها على القول في ان عدم وجودها في موضعها  
 ان يكون في المحمول وانما كانت في مكان المحمول لا عين موهبة  
 في المرتبة المتقدمة على المحمول وانما المحمول العقدرة الموجودة في  
 مرتبة في الجواب فيها ان صفة صدور مشتركة في الذات وحقها  
 صدوره لا توجد على صدور مشتركة في هذه الصدور ان  
 صفة الصدور والذات صدور عين هذه العقدرة التزعمتو في  
 ان الصفة البرسية لا يقع ان يكون موجودا في الخارج في  
 عن سبب الضرورة عن الطرف الخلف واستبطل في جواب  
 في راجع وانما الدليل المذكورة انفسه ضعيف جدا لعدم قيام  
 وليس هو قطع كون الله قابلا وانما مشتركة  
 وفيه التزعمتو يدل على ذلك من حيث استيعاب فان روايات















[illegible][illegible][illegible][illegible]











10

23

23

سؤال العلم يستلزمه اوفى القلب واوضح الادب والتميز  
بالزام جعل الحق المحض بالحكم كخاتم ذيل والخط لا يرجع الى الخارج  
الواضح عند استداره فنقول لما قرأت على من سألته ان سئل  
الزاد في حاله يتوقف عليه شمس المعاد العزوب في هذه المسئلة  
بحر من العلوم الله يتقن بالعلم والفتنة الا وله من الحكم  
المجاود والا اعلم ان كل من يتقن بالفتنة يتقن العقوبة  
لان الفتنة منه فله كنههم ولا فرق بين في الفضل والثناء له  
فبين في الزوب والثناء والفرق كمن يفر من كنههم باجابه استغفر  
ولا يستنزه الا وحكم وروى بحجج ان حاشته كانت قلبه تجل  
وقال النبي صلى الله عليه وسلم ان كان لها حجاب ففان  
خذه سورة الفرس قل النبي صلى الله عليه وسلم ذلك والفرس كمن  
جاء ففان كانت ان قبل سباج كانت لما حاشته ففان  
اربابا جريد ان كنه النسس بان من قال لا اله الا الله وحده  
وهم الابرار بان مثال ابراهيم عليه السلام علمه بالطلب واستغفر  
ثم انه النبي صلى الله عليه وسلم وجوه الحق اليه انهم النسس ذلك النسس  
عليه والما العقل فقره البصر وموتيه وحديث تاسير كحل اللب



21

12345

*[Faint handwritten notes at the bottom of the page]*

والا فلا ريب انما عرفت بعدم اتيان الكلام الا بالضرورة جواب السؤال  
الذي في هذا الكلام وقد بناء على ما في عليه المفسرين وذلك وان كان  
ما فيه من محذور وان لم يتراب ويطول ان يخرج من جواب اوله  
تحرير الكلام في ان المعلق عليه هو الاستقرار لا ملكت به في المستقبل  
وعقيب النظر بل لا في الغا وان وذلك لانه اذا دخل على  
ان يفيد اشتراط العقيب لا عقيب ان اشتراطه لان لو اختلف  
على المتطابق ربما يفيد استمرار الا متعلق لا اشتراط الاستمرار  
ما تقرره محذور وهو عليه قوله ثم لو طبعكم في كثير من الامور العظمى  
فانما اشتراط وقوع الاستقرار عقيب النظر والشرط من وقوع  
حركة اصيل عقيب وقوع السكون عقيب في الاستمرار وقوع استمرار  
عقيب ما يستتبع من ذلك الشرط يستتزم وقوع عقيب وهذا  
يصدق في جميع اشياء الوجود الاستمرار حال الحركة فكل من المعلق  
عليه ليس هو الاستقرار في ذلك الزمان كيف كان بل شرطه يكون  
عقيب النظر وذلك يفيد استمرار غزوم الحركة واستمرار استمرار  
الحركة في حاله وان سكون في حاله في جميع الحركة ايدى كل  
الامر كما يتبين في ذلك ان السكون في حاله في جميع الحركة ايدى كل



459

يكون عتقاً منه ليعول لئلا يحسب في ذلك نفاقاً له عليه وان كان  
مستحقاً على ما تقولون فاحتج بصلواتك وكان القابض قبضه  
الكبر والتمثال المذكور ان يفتحها من غير ان يفتح وسأل في ذلك  
الامام استشارة الامام الثاني بالموافقة والمختلفين ان يكونوا على  
الاحكام على امثال اوامرهم بغير عتقهم وامرهم بالانكاح سبباً و  
اعتقاً لا يفتحهم ذلك بالموافقة من الخلف عنه والتمثال بصلواته  
كأن الوضوء احدى في الصلوة فافعل فعلك لم يشر آخر غير في محنة  
الصلوة وغير فيها والنقل في المبحث بما روى عن سيرة الامام  
عليه السلام في الرضا وروى الصدوق في كتاب العتق في محنة  
اجاب به كما مضى قال قال المومن يا ربك انك تعلم ما بيني  
ورسول الله فامض قول الله واصل ولما جاء موسى لميقاته وكلمه رب  
ه فقال انظر اليك قال من الله انما اريد ان اكتب لوزن ان يكون لي  
موسى ثم ان لا يعلم ان الله تبارك وتعالى ذكره ولا يجوز عليه الردية  
فجاء به في الاستساقال فقال الرضا عليه السلام موسى ثم انك  
علم ان الله تعالى ان يرزق بالعباد وكنت تعلم الاستساقال ورتبه  
لئلا يرجع الامور فاضلهم استساقالهم وكنت واما فقال لامن







4

43.

[illegible]

بل لو لم يثبت للمعتزلة لا دل على ان ذات الله لا يبرح وجوده  
المعتزلة واما ان وجوده يبرح فليس مقصودا لهم بل هو كونه  
وليس بهذا المقام موضع غيب وانما بدليل ليس ذلك مثلا دعائه  
انما هو كونه اليه من ان لا يتغير ايضا فلو كان فيه ذوات  
الوجود والوجود ان يقول ان ذلك لم يكن ما نظرنا  
نقول ان المعتزلة بذلك الحق واما ان بعض اصحاب  
المعتزلي التزم ذلك وانه الحق هو الوجود فليس فقد اعترف  
بان محض مع المعتزلة في هذا المسئلة كمنه عندنا وقد وقع في  
العقل سوارا كذا سليمان او لم يشركين ما ظن ان كذا  
وغيره من فتن ومزنيين وبيان المراد هو الوجود وانه  
الوجود وان اصحابه المشركين من كنهنا والصابية والنبية  
للمصنف والمعتزلة لا يبرح الا ذلك ومنه المعلوم ان لا يبرح  
ولا يبرح محسوسه والبيان اذا علمت طيب وتعرف انما كنت  
ظننت ان لا يثبت احد من اثبات هذه الزعمات بل انما  
الاوراق وسيتبصر المذهب وفيه مقام الطمع في  
الثواب الا على هذا هذا الصنيع يحسب ولولا لفتق















2

1

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning "الملك" (the king) and "الوزير" (the minister).

[illegible]



4.

12

12

كل النظر على الرواية بل يجوز حملها على الانطواء وغيرها مما يابى القوم  
 فلا يتم استدلالكم بما تقدم من قطع النظر عنه انما اقتضى الدلائل التي  
 على امتناع الرواية ولو لا هذا ذلك لم يمتنع اما ان تقول كان  
 النظر موقوف على تحقيق مبدء وبما زانه الرواية بل لو كانت حقيقة  
 لكانت ان تقول ان هذا لا يجازي ما عرفت وغيرها مما لا حاجة  
 كل شيء من القول بالدلائل والادعاء ان النظر ليس بمنزلة الرواية  
 كثيرة لا يتصور فيها ذكره انك الاول هذه الآية من استدلالكم  
 الا ان يكون او تقر به ان الآية من حيث نعتها بل المجاز والمجوز  
 والاعمال معكم ومن العلوم ان الرواية في ذلك اليوم غير متعينة  
 على ذاتكم والافهم الذي فيه في سوا المجاميع يكون انفسهم  
 وولما انك تقول عليهم لا غير ذلك فلو كان النظر على الرواية في  
 الآية لزم خلاف المعلوم فوجب حملكم على غير من الانطواء  
 وغيرها انما قوله في شأن الكثر ولا يغير انهم في النظر المعلوم  
 ان الرواية من قولكم بل انظر الى الجميع فوجب حملكم على غير ذلك  
 ليكتف لدلائل على ما متعني للتقريب وان لم يكن المنظر المراد  
 انك النظر الذي يدور كونه بمنزلة الرواية ويؤيدكم ذلك في موصول























210

14

14

[illegible]



































































۲۲

11

24/10























الحمد لله

[illegible]

17

[illegible]



























[illegible][illegible]

انما لا يخرج من اقسامه انما هو القالب والقياس انما هو القالب  
 حيزه لا يحد من ابعاده ولا يحد من ابعاده ولا يحد من ابعاده  
 والبعد فيه وذلك بالقياس بالقياس بالقياس بالقياس  
 مما هو عليه من ابعاده بالقياس بالقياس بالقياس بالقياس  
 انما لا يخرج من اقسامه انما هو القالب والقياس انما هو القالب  
 حيزه لا يحد من ابعاده ولا يحد من ابعاده ولا يحد من ابعاده  
 والبعد فيه وذلك بالقياس بالقياس بالقياس بالقياس  
 مما هو عليه من ابعاده بالقياس بالقياس بالقياس بالقياس  
 انما لا يخرج من اقسامه انما هو القالب والقياس انما هو القالب  
 حيزه لا يحد من ابعاده ولا يحد من ابعاده ولا يحد من ابعاده  
 والبعد فيه وذلك بالقياس بالقياس بالقياس بالقياس  
 مما هو عليه من ابعاده بالقياس بالقياس بالقياس بالقياس

[illegible]



















[illegible]

ثم نقدر ان هذا المذهب على تحقيق ذلك المعنى وتقريره ونقد  
كل وجه لكثير من غير ما ذهب اليه بغير ذلك المعنى وقت على وجه  
واحد من اقسام الامام كغيره ان يكون المراد اسم المؤمنين  
المستبشرين في هذا المذهب اليه وكثيرا ان يكون المراد الامام الزائر  
فان المحقق القمي زاده ذكر ان كلام امام محمد بن يعقوب يدل على خلاف  
عنه ولب الامام الزائر لا يحصى على الآيات الدالة على انه  
العبد فاعل الفعل الا التزام ان جميع القدرة والاعمال مؤثر  
بالفعل وقيل في ذلك المخرج هو انه لا فرق بين هذا المذهب  
ومذهب المعتزلة في فهم ان الله يمتحن به عباده لان قدرة العبد  
داخله مخوف منه كما اعترف به في شرح المقصد وانما تحقيق الفرق  
بين هذا المذهب ومذهب المعتزلة اذا قلنا بان قدر العبد وادبه  
فان قدرته والاشياء تارة يتصور في المعتزلة في المذهب كما  
هو ذلك عنهم وقد حققناه في ما سبق وانهم الاستقلال المحقق  
لبن في ما بينهم فانه لو افاضهم الاستقلال لم يتم اكثر كلامهم  
عليهم ثم اكثر الاستقلال الذي سببه الله بهم ان القدرة  
مستقلة ولا حاجة لمد القدرة التي سببه من غير العبد وان كان

[illegible][illegible]











ارسل و نزل

[illegible][illegible][illegible]













و قوله قبل ذلك فاصبر لهم الصاعقه يا ليت فبينهم من علم ان ربهم ان كان  
 ان على الكذب والاشراك وقد حكاه قبل ذلك ففهموا ان الله  
 امرهم بالمواعيد فامروهم ثم رتب عليهم انهم وقال ولا تأخروا عن الايام  
 فلو انهم لم يؤخروا وقال ان الله لم يهلكهم غير انهم لم يسمعون له ولا يؤمنون  
 قوله ثم وادوا اعداءهم ان يهلك قريه امرهم ثم يهلكهم ففسقوا فيها في علمها  
 فامرهم بالتدبير وقوله ثم ضرب الله مثلا قريه كانت امه ماله الاقارب  
 فانه هم اعداء اب وكانوا ظالمين وذا الذين اتوا بين واصل على الله  
 من اهل الكفر والكذب الرسول ولو استمرت آيات الكتاب وحدث  
 ما جعل على هؤلاء ان هذا التفسير على ما في قوله لا يؤمنون به  
 ان الكذب قد سبق في اوائل هذا الحديث  
 فانه يدل على طردان الفكر  
 بان الله لا يهلك  
 من لا يؤمن به  
 في ملكه  
 (







